الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين
عرض وتقويم

د . صلاح بن عبد الله بوجليع
قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم

د . صلاح بن عبد الله بوجليع
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث : (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم) ، ويهدف هذا البحث إلى حصر الكلمات المختلف في نوعها . وبيان الراجح منها . و معرفة الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة ، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية ، ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث :

المبحث الأول : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء .

المبحث الثاني : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال .

المبحث الثالث : الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف .

المبحث الرابع : التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي .

كلمات مفتاحية : الخلاف في نوع الكلمات ، نوع الكلمات ، الكلمات عند النحويين .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

فخلال مسيرة دراسة النحو العربي، ظهرت جملة من القضايا الخلافية بين النّحويين، وكان لهذه الخلافات أهمية كبيرة في إثراء عالِم اللغة ومتعلّمها ؛ إذ إنّها كشفت عن الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم، وعن المناهج التي اتبعوها في معالجاتهم للظواهر اللّغوية، وتكفّلت هذه المسائل الخلافية بحفظ كمٍّ هائلٍ من شواهد اللغة وأمثلتها، ومن هذه القضايا الخلافية موضوع هذا البحث: (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم).

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة مقاصد:

الأول: حصر الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين.

والثاني: الترجيح بين الآراء.

والثالث: التقويم المنهجي لآراء النحويين، وذلك ببيان الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية، ومعرفة مدى إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث:

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء.

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال.

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف.

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي.

ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

* * *

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء:

١- نوع الياء والكاف والهاء المتصلات بـ (إيا):

المسألة فيها أقوال للنّحويين، منها اثنان لهما علاقة بموضوع البحث:

أحدهما: أنّ (إيا) ضمير، و (الهاء)، و (الياء)، و (الكاف) حروفٌ لا موضع لها من الإعراب، وهو قول ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) [١]، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ) [٢]، والباقولي (ت: ٥٤٣هـ) [٣]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) [٤].

والثاني: أنّ (الكاف)، و (الياء)، و (الهاء) ضمائر، و (إيا) دعامة تعتمد عليها، وهو قول الفراء (ت: ٢٠٧هـ) [٥]، وابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) [٦]، واختاره المالقي (ت: ٧٠٢هـ) [٧]، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) [٨].

حجة القول الأول: أنّ (إيا) بمنزلة ضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية في قولك: (ما أكرمني إلا أنت) و (ما أكرمت إلا إياي)، وإذا ثبت اسميتها لم تجز إضافتها؛ لأنّ الضمائر لا تضاف، وإذا امتنعت إضافتها تعين حرفية ما بعدها [٩].

وحجة القول الثاني: أنّ (الياء)، و (الكاف)، و (الهاء) في إياي وإياك وإياه هي الضمائر المتصلة بالفعل في (أكرمني) و (أكرمك)، و (أكرمه)، فوجب أن تكون هي الضمائر؛ لتحققها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنّه لما لم يمكن قيامها بنفسها جعل قبلها ما تعتمد عليه، وتتصل به [١٠].

---

(١) الأصول في النحو (١١٧/٢).

(٢) سر صناعة الإعراب (٣١٧/١).

(٣) شرح اللمع (٦٠٠/٢).

(٤) الملخص (٥٨٢).

(٥) رأيه في الارتشاف (٩٣٠/٢).

(٦) رأيه في الإنصاف (٦٩٥/٢).

(٧) رصف المباني (٢١٥).

(٨) التذييل والتكميل (٢٠٩/٢).

(٩) شرح الكتاب للسيرافي (١٧٧/٢)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢)، والمغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٤٦/١).

(١٠) المصادر السابقة.

والراجح عندي هو القول الثاني ؛ لأنّ هذه (الكاف) و (الياء) و (الهاء) هي (الكاف)، و (الياء) و (الهاء) التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنّها لما كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ (إيا) ؛ لتعتمد عليها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول.

وأما القول بحرفيتها فضعيف من وجهين:

أحدهما: " أنّ غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميتها مع غير (إيا) مختلف في اسميتها معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد " [1].

والثاني: " أنّ إخراج الضمائر من الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب والغيبة تكلفٌ بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرع، وكثيرٍ إلى قليل " [2]، والله أعلم بالصواب.

٢– نوع صيغ الفصل:

اختلف النحاة في نوع صيغ الفصل – وهي أنا، ونحن، وأنت، وغيرها من الصيغ التي تقع بين المبتدأ والخبر في نحو: (زيدٌ هو القائم) – على قولين:

أحدهما: أنّها حروفٌ، وبه قال أكثر النّحويين [3]، واختاره ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) [4].

والثاني: أنّها أسماءٌ، وهو قول الخليل (ت: ١٧٥هـ) [5]، واختاره ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) [6]، وابن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ) [7].

حجة القائلين بحرفيتها أنها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥).

(٢) رصف المباني (٢١٧).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٣)، والتذييل والتكميل (٢/٢٨٦).

(٤) شرح الجمل (٢/٦٤).

(٥) رأيه في الكتاب (٢/٣٩٧).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/٤٤٨).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (١/٨٠).

الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم، ثم إنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب [1].

وحجة القائلين بالاسمية الاستصحاب، ودفع الاشتراك [2].

والراجح عندي هو أنها أسماءٌ ضمائر؛ "إذ لا تستقيم أن تكون حروفًا؛ لأنّ الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذه تتغير باعتبار مَن هو له بالتكلّم، والغيبة، والخطاب، والإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فدلّ على أنّها ليست من قبيل الحروف" [3]، والله أعلم.

٣- نوع الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال:

اختلف النحويون في نوع واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث المتصلات بالأفعال على قولين:

أحدهما: أنّها أسماء ضمائر بارزة، وهو قول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) [4]، وبه قال جمهور النّحويين [5].

والثاني: أنّها علامات، والفاعل مستكن، كاستكنانه في (زيد فعل)، و (هند فعلت)، وهو قول المازني (ت: ٢٤٨هـ) [6].

حجة الجمهور أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا [7].

وحجة المازني على حرفية الألف والياء والواو المتصلات بالأفعال هي قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفٌ فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون) [8].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٨١/١)، والتذييل والتكميل (٢٨٦/٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٦٧٠/١).
(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٤٤٨/١).
(٤) الكتاب (١٩/١ – ٢٠).
(٥) التذييل والتكميل (١٤٠/٢).
(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١٥٠/٢).
(٧) المصدر السابق، (١٥٠/٢).
(٨) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٣/١).

واستدلّ على صحة تقدير الفاعل مع هذه الحروف بالقياس أيضًا، وذلك بأنّك إذا قلت: (زيد قام) ففي (قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني وجمع فالضمير أيضًا في النية، غير أنّ له علامة [1].

والصّحيح عندي هو مذهب الجمهور ؛ ويدل على ذلك ما استدلوا به، وهي نظرية الإحلال، وتطبيقها هنا أنّ واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث حلّت محلّ الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن تكون أسماء.

وأمّا قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين فضعيفٌ ؛ لأنّه قياس مع الفارق، إذ هي مع أسماء الفاعلين تختلف باختلاف العوامل، فدل على أنّها حروف ؛ لأنّ الضمائر لا تختلف باختلاف العوامل، بخلافها مع الأفعال فإنّها لا تختلف باختلاف العوامل، فدلّ على أنّها من أسماء الضمائر، والله أعلم بالصواب.

٤- نوع الياء في (تفعلين):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها ضمير الفاعل، وتدل على التأنيث، وهو قول سيبويه [2]، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ) [3]، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) [4]، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) [5]، ونُسب إلى الجمهور [6].

والثاني: أنّها حرف التأنيث، والفاعل مضمر قياسًا على المذكر، وهو قول الأخفش (ت: ٢١٥هـ) [7]، والمازني [8].

حجة الجمهور أنّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه، وقد ثبت ضميرًا باتفاقٍ في مثل: (ضربني)، وأنّ علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ١٥٠).

(٢) الكتاب (١/ ٢٠).

(٣) شرح الكتاب (١/ ١٤٨).

(٤) شرح المفصل (٣/ ٢٣٠).

(٥) شرح التسهيل (١/ ١٢٤).

(٦) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/ ٣٢٦)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٤٣).

(٧) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (٢/ ١٤٢).

(٨) رأيه في: التذييل والتكميل (٢/ ١٤٠).

من آخره، ثم إنّ الياء لو كانت حرفًا لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال: (تفعليان) كما قيل: (فعلتا)، وذلك لم يكن، وكذلك فإنّه لم يُرفع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير [1].

وحجة الأخفش أنّ ضمير الواحد لا يبرز في المضارع، فلما برزت دلّ على أنّها للتأنيث فحكمها حكم تاء التأنيث [2].

والراجح عندي هو أنّ الياء في (تفعلين) ضميرُ الفاعل، وتدل على التأنيث، وليست حرفًا للتأنيث ؛ لأنّ جعل الياء حرفًا للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث، وأعني بها هنا (التاء) ؛ لأنّ (الياء) شبهت بها، ومن هذه الخصائص:

أولاً: أنّ علامة التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى، فلا يقال: (فاطمتات)، والياء في (تفعلين)، تجتمع مع تاء التأنيث.

ثانيًا: أنّ علامة التأنيث يجوز حذفها مع بعض المؤنث، والياء في (تفعلين) لا تحذف.

ثالثًا: أنّ علامة التأنيث تجتمع مع ألف الاثنين نحو (فعلتا)، والياء في (تفعلين) لا تجتمع مع ألف الاثنين، بل تحذف الياء من أجلها.

وأما حجة الأخفش فيمكن الجواب عنها بأنّ الياء لما تضمنت شيئين – الدلالة على الفاعل، وعلى التأنيث – أشبهت التثنية فلذلك برزت [3]، والله أعلم بالصواب.

٥- نوع ضمير الشأن:

ضمير الشأن هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، مثل (هو زيد قائم)، واختلف النحويون في نوعه على قولين:

أحدهما: أنّه اسم، وهو مذهب جمهور النحويين، قال ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ): "لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافًا، وجاء ابن الطراوة وقال: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول" [4]، وقال أبو حيان: "ولا خلاف في أنّه اسم يحكم على

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، ورصف المباني (٥٠٦)، والتذييل والتكميل (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٢) التذييل والتكميل (١٤٢/٢ – ١٤٣).

(٣) هذا الجواب لابن فلاح: المغني له، ت: السعدي (١٦٢/١).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٧٥٥/٢).

موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من إنكاره وزعمه أنّه حرف " [1].

والثاني: أنّه حرف، وهو قول ابن الطراوة [2]، وصححه أبو حيان في التذييل والتكميل[3].

حجة ابن الطراوة: القياس والسماع:

فأما القياس فإنّ الهاء في قوله: " إنّه أمة الله ذاهبة " حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في " إنّما زيدٌ قائمٌ ".

وأما السماع فإنّ العرب لم تذكر قطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المعرض، ولا الشأن، فلمّا لم يُقَل قطُّ: كان الأمر زيدٌ قائمٌ، ولا: إنَّ الشأن زيدٌ ضاحكٌ، بطل دعواهم.

والراجح عندي أنّها اسم كما ذهب الجمهور ؛ لأنَّ اسمية الهاء ثابتة ومستقرة في غير هذا الموضع، فلا يجوز إخراجها عما استقر لها من غير دليل قاطع، ولا دليل قاطع هنا.

وأما حجتا ابن الطراوة فقد أجاب عنها النحويون بما يضعفها [4]:

فأما القياس ففاسد لأنها لم تثبت حرفًا، فإخراجها عما استقر لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما " إنما " أنها كافة لثبوت حرفيتها.

وأما أنّ العرب لم تصرح بالأمر والشأن في هذا المعرض ففهم بعيد ؛ لأنّهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنّ ذلك هو المحذوف، إنّما هو تحويمٌ منهم على المعنى بتقريب، والله أعلم بالصّواب.

٦ – نوع (إذا) الفجائية:

اختلف النحويون في نوع " إذا " الفجائية على قولين:

---

(١) التذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٣) التذييل والتكميل (٢/٢٧٤).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

أحدهما: أنّها حرف، وهو قول الكوفيين [١]، واختاره، ابن مالك [٢]، والمالقي (ت: ٧٠٢هـ) [٣]، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) [٤].

والثاني: أنّها اسم، واختلف أصحاب هذا القول في إعرابه على قولين:

أحدهما: أنّها ظرف مكان، وهو قول ابن جني [٥]، والصيمريّ [٦]، والهرويّ [٧].

والثاني: أنّها ظرف زمان، وهو قول الزّجاج [٨]، والرياشيّ (ت: ٢٥٧هـ) [٩].

استدل ابن مالك على حرفية (إذا الفجائية) بأمور منها [١٠]:

أولاً: أنّها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

ثانيًا: أنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

ثالثًا: أنّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

رابعًا: أنّها لو كانت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

وحجة من قال إنها ظرف مكان وقوعها خبرًا عن الجثة في مثل: (خرجت فإذا زيد) وليس الخبر محذوفًا كما قاله بعض النحويين [١١].

---

(١) التذييل والتكميل (٧/ ٣٢٤).
(٢) التسهيل (٩٤).
(٣) رصف المباني (١٤٩).
(٤) مغني اللبيب (٩٧).
(٥) سر صناعة الإعراب (١/٢٥٦).
(٦) التبصرة والتذكرة (١/٣١١).
(٧) الأزهية (٢١١).
(٨) رأيه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/ ١١٣٠).
(٩) رأيه في التذييل والتكميل (٧/ ٣٢٤).
(١٠) شرح التسهيل (٢/ ٢١٤ – ٢١٥).
(١١) المقتضب (٢/ ٥٧ – ٥٨).

وحجة من قال إنّها ظرف زمان أنّ القول بهذا فيه إبقاء لها على ما استقر فيها ؛ لأنّ مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كمدلول الفعل الذي يدل تضمنًا على الزمان والحدث، ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل عليه التزامًا، ففي نحو قولك: (خرجت فإذا الأسد بالباب) وقعت مفاجأة الأسد في لحظة زمان معينة، وهو زمن فتح الباب، فالمفاجأة هي لحظة فتح الباب وبروز الأسد، لا في مكانه ؛ لأنه قد يكون في مكانه قبل فتح الباب [1].

والراجح عندي أنّها حرف يفيد معنى المفاجأة ؛ لأنّها لا تقبل شيئًا من علامات الأسماء والأفعال، وكذلك فإنها تحل محل الحروف كما بينت في الأدلة، فتعين كونها حرفًا، والله أعلم بالصواب.

٧- نوع (هلّم) و (هاتِ) و(تعالَ):

جمهور النحويين على أنّ (هلُّمّ) و (هاتِ) و (تعالَ) أفعال أمر [٢]، وخالف في ذلك الزمخشريُّ (ت: ٥٣٨هـ) [٣]، فذهب إلى أنَّها أسماء أفعال، وحجته: استعمالها بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع، وإبراز الضمير معها لشدة شبههما بالفعل[٤].

ويرجح عندي رأي الزمخشري أنَّ فعل الأمر يبنى على السكون، أو على حذف حرف العلة أو حذف النون، وبناء (هلمَّ) و(تعالَ) على الفتح، وبناء (هاتِ) على الكسر، وهذا مخالف لبناء فعل الأمر، ثم إنّ (هلمّ) بمعنى أقبل، و(هات) بمعنى أعطِ، و(تعال) بمعنى أسرع، بخلاف فعل الأمر فمعناه واضح فيه، وهذا يبيّن أنّ قول الزمخشريّ أقرب إلى الاستعمال اللغوي، والله أعلم بالصّواب.

٨- نوع ياء النّسب:

اختلف النحويون في نوع ياء النّسب المشدّدة على قولين:

أحدهما: أنَّها حرف لا موضع له من الإعراب، وهو قول البصريين [٥].

---

(١) المساعد لابن عقيل (٥١١/١).
(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٤)، والفواكه الجنية على متممة الآجرومية (٧٦)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١٥٦/١).
(٣) المفصل في علم العربية (ص١٤٥- ١٤٦).
(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣٧/١).
(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦).

والثاني: أنَّها اسم في موضع جرٍّ بإضافة الأول إليها، وهو قول الكوفيين [١].

حجة البصريين على أنَّها حرفٌ ظهورُ إعراب الكلمة فيها [٢].

واحتج الكوفيون على أنَّها اسم بقول الشاعر:

إذا نــزل الأزديُّ أزدِ شــنوءة   بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها [٣]

وبقول العرب: " رأيت التيميَّ تيمِ عديٍّ " [٤].

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنَّ الاسم لا يبدل من الحرف [٥].

والرّاجح عندي أنَّ ياء النسب المشدّدة حرف لا موضع له من الإعراب ؛ بدليل ظهور الإعراب فيها، فيكون كتاء التأنيث المتحركة، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئ، وهو النّسب بالنّسبة للياء، والتأنيثُ بالنّسبة للتاء، وظهورُ الإعراب فيهما.

ولا يمكن أن تكون اسمًا كما قال الكوفيون ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكون الياء هنا إما اسمًا ظاهرًا، وهذا لا يكون قطعًا، أو ضميرًا بارزًا، وهو ممتنع هنا ؛ بسبب ظهور الإعراب فيها، والضّمير لا يظهر فيه الإعراب ؛ لكونه مبنيًا، فتعيّن كونه حرف إعراب.

وأما ما احتج به الكوفيون من السّماع فقليل يحتمل التأويل، وتأويلُه أنَّه من قبيل حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، والتقدير: (الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة)، و (التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ) [٦]، والسماعُ إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم بالصّواب.

٩- نوع اسم الفاعل:

يقسم الكوفيون الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وفعل دائم، والفعل الدائم يعنون به اسم الفاعل عند البصريين، نحو: (دائم) و(ضارب) ونحوهما ، ولا يطلقون هذه التسمية إلا إذا كان عاملاً [٧].

---

(١) التكملة للفارسي (٢٥٣).

(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١).

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في الجمهرة لابن دريد (٢/٨٨٢)، والارتشاف (٤/١٨٤١).

(٤) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١).

(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨).

(٦) ينظر: الجواب عن سماع الكوفيين في المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٢/٩٨٩ - ٩٩٠).

(٧) مصطلحات النحو الكوفي (٥٠)، ودراسة في النحو الكوفي (٢٥٤).

قال ثعلب: " الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء،لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً،وضارب زيداً "[1].

فواضح من النص أنّ سبب تسمية اسم الفاعل بالفعل عند الكوفيين هو كونه يعمل عمل الفعل، وهذا سبب ضعيف ؛ إذ لو صحّ ذلك لوجب أن نسمي إنّ وأخواتها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، وكذلك نسمي (عشرين) وما جرى مجراها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، ويقوي كون قائم، وضارب ونحوهما أسماء دخول عوامل الأسماء عليها، وإعرابها إعراب الأسماء في الرفع، والنصب، والجر، وقبولها دلائل الأسماء[2]، والله أعلم.

١٠- نوع (كم) الخبرية:

(كم) اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، وهي قسمان: استفهامية، وخبرية، أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها[3].

وأما الخبرية: فسيبويه[4]، وجمهور النحويين على أنّها اسم، وذكر المراديُّ أنّ بعض النحويين قال بحرفيتها[5]، ولم ينسبه إلى أحد ولم أقف على من قال به .

حجة الجمهور: أنها تقع مبتدأ نحو (كم غلامٍ لي)، ودخول حرف الجر عليها نحو (إلى كم بلد سافرت)[6].

والراجح عندي هو رأي الجمهور لما ذكروا من الأدلة، ولا دليل على حرفيتها، والله أعلم.

١١- نوع أسماء الأفعال :

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّ هذه الألفاظ أسماء حقيقية، وهو قول البصريين[7].

---

(١) مجالس العلماء (١٥٦).
(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ل ٤٩٣).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).
(٤) الكتاب (١٦١/٢).
(٥) توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٤٠). والجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).
(٦) شرح اللمع للثماميني (٧٤٨/٢). وتوجيه اللمع لابن الخباز (٣٩٧).
(٧) همع الهوامع (١٢١/١) .

والثاني: أنها أفعال حقيقية، وهو قول الكوفيين[1].

والثالث: أنها قسم رابع من أقسام الكلمة يطلق عليه "الخالفة"، وهو قول أحمد بن صابر[2].

حجة من قال إنها أسماء: دخول التنوين عليها، ووجود الجمع في بعضها مثل: هيهات، وإضافتها مثل: دونك، ووجود لام التعريف في بعضها، مثل: النجاء لك، وتصغير بعضها، مثل: رويدك، وهذه الأحكام من خصائص الأسماء[3].

وحجة من قال إنها أفعال: دلالتها على الحدث والزمن، ورفعها لما بعدها على الفاعلية[4].

والراجح عندي هو قول البصريين لما ذكروا من العلامات الدالة على ذلك، ولأنّ هذه الألفاظ لا تقبل علامات الفعل فتعين كونها أسماء.

* * *

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/١١٥٩).

(٢) همع الهوامع (١/١٢١)، وترجمة ابن صابر في بغية الوعاة (١/٣١١).

(٣) الخصائص لابن جني (٣/٤٤).

(٤) همع الهوامع (١/١٢١).

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال:

١٢- نوع كان وأخواتها:

المسألة فيها قولان للنّحويين:

أحدها: أنّها أفعال، وهو قول جمهور النّحويين [١]، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) [٤]، وابن عصفور [٥]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) [٦].

والثاني: أنّها حروف، وهذا القول نسبه ابن بابشاذ [٧]، وابن السّيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ) [٨]، وابن جمعة الموصلي (ت: ٦٩٦هـ) [٩] إلى الزجاجي ، ولعلهم أخذوا ذلك من قوله في كتابه: (الجمل في النحو) حيث قال: "باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" [١٠].

قال ابن خروف معقبًا على كلام الزّجاجي: "لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفًا ، إذ هي أفعال حقيقة.... فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه على كل كلمة حرفًا، فذلك جائزٌ لغة لا اصطلاحًا" [١١].

أقول: هذا الاعتذار يبدو أنّ ابن عصفور قد أخذ به ، فقد نفى أن يكون هناك خلافٌ في فعليتها إلا (ليس) فإنّ فيها خلافًا.

احتج الجمهور بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول (قد) و (السين) و (وسوف) عليها [١٢].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٧/٣).
(٢) الكتاب (٤٥/١).
(٣) المقتضب (٨٧/٤).
(٤) شرح الجمل (٤١٥/١).
(٥) المصدر السابق (٣٨٥/١).
(٦) البسيط في شرح الجمل (٦٦١/٢).
(٧) شرح الجمل (٤٩أ).
(٨) إصلاح الخلل (١٣٤- ١٣٦).
(٩) شرح ألفية ابن معط (٨٥٧/٢).
(١٠) الجمل في النحو (٤١).
(١١) شرح الجمل (٤١٥/١).
(١٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٥٧/٢).

واحتُجَّ للزجاجي أنَّها لا تدل على الحدث كسائر الأفعال.

والراجح عندي أنَّ (كان) وأخواتها أفعال لا حروف، وذلك لوجود خصائص الفعل فيها كالتصرف، والاقتران بعلامات الفعل كما تقدم.

ثم إنَّ القول بحرفيتها يؤدّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله.

وأما عدم دلالتها على الحدث فلا يسلبها الفعلية؛ لوجود ما يعوضه، وهو لزوم الخبر.

ثم إنَّ دلالة الفعل على الزّمن والحدث معًا تُعد من خصائص الفعل العديدة، والنّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن توجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حُكم له بحكم ذلك النّوع [1].

وهذه الأفعال، وإن لم تدل على الحدث في نفسها، فإنّها تقبل بقية الخصائص، كدخول ضمائر الرفع البارزة عليها، فصحّ كونها أفعالاً، والله أعلم بالصواب.

١٣- نوع (ليس):

المسألة فيها ثلاثة أقول للنّحويين:

أحدهما: أنَّها فعلٌ، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن السراج في كتابيه: أصول النحو [٤]، والموجز [٥]، والفارسي في أحد قوليه [٦]، وابن أبي الربيع في أحد قوليه [٧].

والثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قول نسبه أبو حيان لابن السراج [٨]، وبه قال الفارسي [٩]، وابن أبي الربيع [١٠] في أحد قوليهما.

---

(١) إصلاح الخلل (١٣٤ – ١٣٦).
(٢) الكتاب (٤٥/١)، (٣٧/٢).
(٣) المقتضب (٨٧/٤، ١٩٠).
(٤) الأصول في النحو (٨٢/١ – ٨٣).
(٥) الموجز (٣٠).
(٦) الإيضاح (١٤٥).
(٧) الملخص في قوانين العربية (٢١٠).
(٨) الارتشاف (١١٤٦/٣).
(٩) المسائل الحلبيات (٢٢٢ – ٢٢٣).
(١٠) البسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

والثالث: أنّها حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قول المالقي [١].

حجة من قال بفعلية (ليس) أمور منها: اتصال الضمير المرفوع بها، ولا يتصل إلا بالفعل، كقولك: (لست) و (لسنا) فهو مثل (ضربت) و(ضربنا)، ومنها استتار الفاعل المضمر فيها، كقولك: (زيد ليس ذاهبًا)، ومنها أنّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، ومنها أنّها تلحقها تاء التأنيث ساكنة، وصلاً ووقفًا، نحو: (ليست هند قائمة) وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال [٢].

وحجة من قال بحرفية (ليس) أمور منها: أنّها لا تتصرف، والأصل في الأفعال التصرف، ومنها أنّ الفعل يدل على الحدث في الزمن المعيّن، وهذه تدلّ على النّفي دون الحدث، ومنها سكون عينه، والأفعال الثلاثية متحركة العين [٣].

والراجح عندي هو أن ليس فعل ؛ لاتصالها بضمائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، أما أدلة القائلين بالحرفية فيمكن الجواب عنها بما يأتي:

فأما عدم التصرف فلأنه عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع [٤].

وأما عدم دلالته على الحدث في زمن معين فلأنّه لما قصر على صيغة واحدة ارتفع منه فائدة تعيين الحدث.

وأما سكون عينه فلأنّ أصله لَيسَ على زنة فَعِل، إلا أنّهم ألزموه التخفيف للزومه حالة واحدة.

ثم إنّ القول بحرفية ليس يؤدي إلى عدم النظير ؛ لأنّه لايوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله، والله أعلم بالصواب.

---

(١) رصف المباني (٣٦٩ – ٣٧٠).

(٢) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٥٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢/ ٧٦٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٨٥ – ٣٨٦).

(٣) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٥٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢/ ٧٦٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٨٥ – ٣٨٦).

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/ ٨٨٤).

١٤- نوع (عسى):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها فعل، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: المبرد [١]، والفارسي [٢]، وابن جني [٣].

والثاني: أنّها حرف، وهو قول الزجاج [٤]، ونسب إلى ثعلب [٥]، والظاهر من كلامه في الفصيح أنّها عنده فعل، فقد قال فيه: " وعسيت أن أفعل كذا، ولا يقال منه: يفعل، ولا فاعل " [٦]، ونسبه ابن فلاح إلى ابن السراج [٧]، وفي هذه النسبة نظر، لأنّ صريح كلام ابن السراج في كتابيه: أصول النحو، والموجز أنّها فعل [٨].

احتج من قال إنّها فعل بأمور منها: اتصالها بتاء الضمير، وألفه وواوه، فلما دخلت هذه الضمائر على (عسى) كما دخلت على الفعل دلّ على أنّها فعل، ومنها أيضًا اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل فدلّ على أنّها فعل [٩].

واحتج من قال إنّها حرف بأمور منها: أنّها بمعنى: لعل، ولعل حرف، فكذلك عسى، ومنها أنّها لا تدخل عليها أن المصدرية، ومنها أنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال [١٠].

والراجح عندي أنّ (عسى) فعل، وذلك لاتصالها بعلامات الفعل كما بينت، ثم إنّ القول بحرفية (عسى) يؤدي إلى عدم النّظير، لأنّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما

---

(١) المقتضب (٣/٨٦).

(٢) الإيضاح (١١٦).

(٣) اللمع في العربية (٢٠٤).

(٤) رأيه في الارتشاف (٣/١٢٢٢).

(٥) الارتشاف (٣/١٢٢٢)، والجنى الداني (٤٦١)، ومغني اللبيب (١٥٨).

(٦) الفصيح (٢٦١).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٣/٣٤١).

(٨) أصول النحو (١/٧٦)، والموجز (٣١).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩١)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٠٦٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٩٨)، والجنى الداني (٤٦١).

(١٠) المصادر السابقة.

يؤدي إلى عدم النّظير لا يقبل. وأيضًا فإنّ القول بحرفية (عسى) مبنيٌّ على أنّها مثل (لعل) في المعنى، وهذه علامة معنوية، والقول إنّها فعل قول مبنيٌّ على اتصالها بالضمائر، وهي علامة لفظية، والعلامات اللفظية راجحة على المعنوية، والله أعلم بالصواب.

١٥- نوع (حاشا):

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّها حرف دائمًا، وهو قول سيبويه [١]، والفارسي [٢]، وابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) [٣]، والشلوبين (ت: ٦٥٤هـ) [٤].

والثاني: أنّها فعل دائمًا، ولا فاعل له، وهو قول الكوفيين [٥]، ومنهم الفراء [٦].

والثالث: أنّها تأتي تارة حرفًا، وتارة فعلاً، وهو قول المبرد [٧]، وابن جني [٨].

حجة القائلين بحرفية (حاشا) [٩] أنّها روي فيها الجر، فقد قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس بِبُكْمةٍ فَدمِ [١٠]

وليست اسمًا، والفعلُ لا يجر، فتعين كونها حرف جر.

ثم إنّها لو كانت فعلاً لدخل عليها (ما) المصدرية قياسًا على (خلا) و (عدا).

وحجة القائلين بالفعلية أمور منها [١١]: أنه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال الشاعر:

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٢).

(٢) الإيضاح (٢٣٠).

(٣) علل النحو (٣٩٨).

(٤) التوطئة (٣٠٢).

(٥) الإنصاف (٢٧٨/١).

(٦) رأيه في الارتشاف (١٥٣٧/٣).

(٧) المقتضب (٣٩١/٤).

(٨) اللمع (١٢٥).

(٩) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والتوطئة (٣٠٩).

(١٠) البيت من الكامل، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي، والبيت في: المفضليات (٢٧١/٢)، وديوان بني أسد (٣٤/٢).

(١١) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والتوطئة (٣٠٩).

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه		وما أحاشي من الأقوام من أحد [1]

ومنها أنّ لام الجر تتعلق به، كما في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾ [2]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف.

ومنها أنّ الحذف يلحقها، فقد قالوا: (حشا) و (حاشى) لله، والحذف يكون في الأفعال، ومنها قول العرب: "اللهم اغفر لي، ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبغ" [3].

ومنها أنّ (ما) المصدرية قد دخلت عليه في قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشى قريشًا		فإنا نحن أفضلهم فعالا [4]

وأما القائلون بالاشتراك فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية، والقائلين بالفعلية فأجازوا فيها الاشتراك.

والراجح عندي أنّ (حاشا) في الاستثناء حرف دائمًا، وما بعدها يكون مجرورًا بها ؛ لأنّ جرّ ما بعدها كثيرٌ، بخلاف النصب فهو قليل، فلا يقاس عليه، ثم إنّ أحاشي في البيت السابق ليست استثناء، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمر كذلك جاز أن تكون (حاشا) فعلاً، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك، فإذا استعملت في الاستثناء لزمت وجهًا واحدًا، وطريقة واحدة، وهي الحرفية، وجر ما بعدها، والله أعلم بالصواب.

١٦- نوع (نعم وبئس):

المسألة فيها قولان للنّحويين:

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه (٣٤).

(٢) سورة يوسف، من الآية (٥١).

(٣) الأصول في النحو (١/٢٨٨)، وعلل النحو (٣٩٧) وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٧٧).

(٤) البيت من الوافر، وينسب للأخطل، وليس في ديوانه، والبيت في: المقاصد النحوية (٢/٣٥٩)، وخزانة الأدب (٣/٣٨٧).

أحدهما: أنّهما فعلان، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [1]، والمبرد [2]، وابن السراج [3]، وبه قال الكسائي [4] من الكوفيين.

والثاني: أنّهما اسمان، وهو قول بعض الكوفيين، ومنهم الفراء [5]، وأبو بكر الأنباري [6].

حجة البصريين من أربعة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل، فحكى الكسائيّ عن العرب قولهم: "نعما رجلين"، "ونعموا رجالاً" [7].

والثاني: أنّه يرتفع بعدهما الفاعل، كما يرتفع بعد الفعل، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل.

والثالث: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك كقولهم: "نعمت المرأة".

والرابع: السبر والتقسيم، وذلك أنّ (نعم) ليس حرفًا بالإجماع، وقد دلت الأدلة على أنها ليست اسمًا، فتعين كونها فعلاً [8].

وحجة الكوفيين من أربعة أوجه:

أحدها: عدم التصرف الذي هو من خصائص الأفعال.

والثاني: دخول حرف النداء، كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير".

والثالث: دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض فصحاء العرب: "نعم السير على بئس العَير" [9].

---

(1) الكتاب (٢/٢٦٦).

(2) المقتضب (٢/١٣٩).

(3) الأصول في النحو (١/١١١).

(4) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٠٨).

(5) معاني القرآن (٢/١٤١).

(6) رأيه في أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(7) الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(8) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/٩٨– ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(9) القول في الإنصاف (١/٩٩).

والرابع: أنهم قالوا: "نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ"، و (فعيل) ليس من أبنية الأفعال [1].

والراجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنّ نعم وبئس فعلان ؛ لأنّ أدلتهم قطعية، وأما أدلة الكوفيين فتحتمل التأويل:

فأما عدم التصرف فلأنهما وضعا لإنشاء المدح والذم، والتصرف ينافي الإنشاء ؛ لأنّه يدل على الخبر، ولأنّهما وردا بلفظ الماضي ؛ لأنّ المدح والذم إنما يكون فيما ثبت وتحقق، ولو تصرفا لم يتحقق المدح والذم في المستقبل، والحال يشارك المستقبل في الصيغة، ولأنّهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرف فلم يتصرفا.

وأما دخول حرف النداء عليها كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فيحتمل أنّ المنادى محذوف: أي: "يا رب أنت نعم المولى".

وأما دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب: "نعم السير على بئس العير"، فيحتمل أنه على تقدير حذف الصفة، وإيقاع المحكي بها موقعها، والتقدير: (نعم السير على عير مقول فيه بئس العير).

وأما قول العرب: "نعيم الرجل زيد" فرواية شاذة تفرد بها قطرب، ولو سلمنا بصحتها لم يكن فيها حجة ؛ لاحتمال أنها نشأت من الكسرة.

وهذه الأجوبة وإن كانت على خلاف الأصل إلا أنها إذا تطرقت إلى النص أبطلت التمسك به لخروجه عن النصية، والله أعلم بالصواب.

١٧- نوع (حبذا):

اتفق النحويون على أنّ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، قبل تركيبهما في اللفظ، واختلفوا فيهما بعد التركيب، فذهب بعض النحويين إلى أنّهما باقيان على أصلهما، فـ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، وهو قول ثعلب [2]، والفارسي [3]، وابن مالك [4]، وذهب بعض النحويين إلى أنهما بعد التركيب جُعلا كلمة واحدة، واختلفوا في نوعها حينئذٍ على قولين:

---

(١) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/ ٩٨- ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(٢) مجالس ثعلب (٥٥٧).

(٣) المسائل البغداديات (٢٠١).

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٢٢).

أحدهما: أنّهما ركبا وجُعلا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وهو قول المبرد [1]، وابن السراج [2]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨ هـ) [3].

والثاني: أنّهما ركبا وجعلا فعلاً، والمرفوع بعدهما فاعل، وهو مذهب الأخفش [4]، وخطاب الماردي (ت بعد: ٤٥٠ هـ) [5].

حجة القائلين باسميتها أربعة أوجه [6]:

أحدها: أنّ تغليب الأسماء أولى ؛ لأنهما أصل الأفعال، والأصول تقدم على الفروع إذا اجتمعت.

والثاني: أنّ التركيب في الأسماء موجود، مثل (بعلبك) ولم يوجد في الأفعال، فوجب حمل (حبذا) على الاسمية ؛ لوجود النّظير في الأسماء، ولعدمه في الأفعال.

ويردُ عليه أنّ التركيب موجود أيضاً في الأسماء، نحو: (تأبط شراً)،و (شاب قرناها).

والثالث: دخول حرف النداء عليها كقول الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل   وحبذا ساكن الريان من كانا

والرابع: قول العرب: " ما أُحيبذه " [8] فصغروه تصغير المفرد فدل على أنّه اسم.

وحجة القائلين بفعليتها وجهان [9]:

أحدهما: قول العرب: " لا تحبذه ". فمجيء المضارع من حبذا يدل على فعليته.

والثاني: أنَّ الفعل هو الأسبق، والأكثر حروفًا فوجب أن يغلب.

---

(١) المقتضب (٢/١٤٣).

(٢) الأصول في النحو (١/١١٤).

(٣) الملخص (٤٤٩).

(٤) رأيه في الارتشاف (٤/٢٠٥٩).

(٥) رأيه في المساعد (٢/١٤٢).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/٦٢٣)، وعلل النحو (٢٩٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨٨).

(٧) البيت من البسيط، لجرير، ديوانه (٧٥٤).

(٨) اللباب (١/١٨٩).

(٩) الملخص (٤٤٩)، وأسرار العربية (١١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٦٢٢).

والراجح عندي أنّ (حب) مع (ذا) مركبان في اللفظ، وأما في الحكم فهما باقيان على أصلهما فـ (حب) فعل و (ذا) فاعل ؛ لأنَّ القول بالتركيب خلاف الأصل، فلا يقال به إلا بدليل قطعي، ولا دليل قاطع على التركيب، فبقي الأصل على ما هو عليه، والله أعلم بالصواب.

١٨- نوع أفعل في صيغة التعجب (ما أفعله):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها فعل، وهو قول البصريين [١]، ومنهم الخليل، وسيبويه [٢]، والمبرد [٣]، ونُسب إلى الكسائي، وهشام (ت: ٢٠٩هـ) من الكوفيين [٤].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الفراء [٥]، ونسبه بعض النحويين إلى جميع الكوفيين، ولم يستثن الكسائي، ولا هشامًا [٦]، فلعل لهما قولين في المسألة.

احتج البصريون على فعلية (أفعل) بدخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم، وبأنّه مفتوح الآخر، ولولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنّه لو كان اسما لارتفع ؛ لكونه خبرًا لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دل على أنّه فعل، وبأنّه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سنًا).

واحتج من قال باسمية (أفعل) بأنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنّه اسم، وبأنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، كقولهم: (ما أحيسنه)، وبأنّ عين (أفعل) تصح إذا كانت واوًا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلاً لاعتلت ؛ لأنّ الاعتلال من خصائص الأفعال.

والراجح عندي قول البصريين لما ذكروه من الأدلة، وأما أدلة القول باسمية أفعل فضعيفة بما يأتي:

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٢) الكتاب (٧٢/١)، وفيه رأي الخليل وسيبويه.

(٣) المقتضب (٤ / ١٧٧).

(٤) الارتشاف (٤/ ٢٠٦٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣ / ٣٩٦).

(٥) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/١).

(٦) شرح اللمع للواسطي (١٧٩).

فأما قولهم بأنّه جامد فالجواب عنه أنّه لما دل على الإنشاء لم يتصرف ؛ لأنّ التصرف يدل على الخبر المنافي للإنشاء، كما في (نعم) و(بئس).

وأما قولهم: بأنّه يدخله التصغير فالجواب عنه أنّه صغر حملاً على (أفعل) التفضيل لاشتراكهما في الزيادة والمعنى، ويمكن أن يجاب عنه أيضا بأنّه صغر في اللفظ، والمراد تصغير مصدره ؛ لأنّه لما لم يتصرف لم يذكر معه المصدر، فناب تصغيره عن تصغير المصدر، ونظيره إضافة الزمن إلى الفعل في اللفظ، وهي في المعنى إلى المصدر.

وأما قولهم: بأن عين (أفعل) تصح إذا كانت واوا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلا لاعتلت ؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال، فيمكن الجواب عنه بأنّه صحح حملاً له على أفعل التفضيل ؛ لاشتراكهما في المعنى، أو أنّه لما جمد أشبه الأسماء فلم يُعلّ، ولا يخرجه ذلك عن الفعلية بدليل (استحوذ) و (استنوق الجمل) فإنّ خروجهما عن الأصل لا يدخلهما في الاسمية، والله أعلم بالصواب.

* * *

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف:

١٩- نوع (ما) المصدرية:

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنَّ (ما) المصدرية حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢]، واختاره ابن يعيش[٣]، وابن الحاجب [٤]، وابن مالك [٥]، ونسبه المالقيّ إلى البصريين [٦].

والثاني: أنَّ (ما) المصدرية اسم، وهو قول الأخفش [٧]، والمازنيّ [٨]، وابن السراج [٩]، ونسبه المراديّ إلى بعض الكوفيين [١٠].

حجة القائلين بحرفية (ما) المصدرية أنَّها لو كانت اسمًا لعاد عليها ضمير من صلتها، ولما لم يعد دلنا ذلك على كونها حرفًا ؛ إذ لا قائل بالفعلية [١١].

وحجة الأخفش من ثلاثة أوجه [١٢]:

أحدها: دخول حروف الجر عليها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾[١٣].

والثاني: أنَّها لو كانت حرفًا لعملت قياسًا على (أن).

والثالث: أنَّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

---

(١) الكتاب (٢/٣٢٦، ٣٤٩)، و (٣/١١، ١٥٦).

(٢) المقتضب (٣/٢٠٠).

(٣) شرح المفصل (٤/٦٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).

(٥) التسهيل (٣٨).

(٦) رصف المباني (٣٨١).

(٧) رأيه في المقتضب (٣/٢٠٠).

(٨) رأيه في همع الهوامع (١/٢٨١).

(٩) الأصول في النحو (١/١٦١).

(١٠) الجنى الداني (٣٣٢).

(١١) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢).

(١٢) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).

(١٣) سورة النحل، من الآية (١١٦).

والراجح عندي أنّ (ما) المصدرية حرف ؛ لأنّها كلمة لا تقبل علامة الاسم، ولا علامة الفعل، فتعين كونها حرفًا ؛ لأنّ حرفية الكلمة تتعين بعدم قبولها لعلامة الاسم وعلامة الفعل.

أما دخول حروف الجر عليها وهو من علامات الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾، فاللام في الحقيقة داخلة على المصدر المنسبك من (ما) وما بعدها، والمصدر المنسبك في تقدير الاسم.

وأما عدم عملها فلعدم اختصاصها ؛ إذ توصل بالجملة الاسمية والفعلية، فلذلك لم تعمل، وأما (أن) فمختصة بالجملة الفعلية، فلذلك عملت.

وأما قياسها على الموصولة فلا يصح ؛ إذ مقتضى هذا القياس أن تعامل (ما) المصدرية معاملة (ما) الموصولة، فيعود عليها الضمير، فلما لم يعد دلّ على فساد القياس، وثبت أن (ما) المصدرية حرف، والله أعلم بالصواب.

٢٠- نوع (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها:

تلحق (إنّ) وأخواتها (ما) غير الموصولة فتكفّها عن العمل، فيقال: (إنما زيدٌ قائم)، واختلف النحويون في نوع (ما) الكافة على قولين:

أحدهما: أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) حرف، والجملة بعده مبتدأ وخبر، وهو قول جمهور النّحويين [١]، ومنهم: ابن جمعة [٢]، والمالقيّ [٣]، وأبو حيان [٤]، والشاطبيّ (ت: ٧٩٠هـ) [٥].

والثاني: أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن، فـ (ما) في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) مبتدأ، والجملة بعدها خبرها، ومفسرة لها، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأنّ الجملة المفسرة هي (ما) في المعنى، وهو قول ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ) [٦]، ونُسب إلى بعض الكوفيين [٧].

---

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٢٤٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط (٢/٩١٥).
(٣) رصف المباني (٣٨٤).
(٤) التذييل والتكميل (٥/١٤٨).
(٥) المقاصد الشافية (٢/٣٦٣).
(٦) رأيه في شرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/١٢٤٢)، والارتشاف (٣/١٢٨٤).
(٧) الارتشاف (٣/١٢٨٤)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٢/٣٦٣).

حجة من قال إنَّها حرف أنَّ دخولها إنّما يكون تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنَّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف [1].

وحجة ابن درستويه على أنَّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن أنَّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن [2].

والراجح عندي أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها حرف، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنّ (ما) لا تصلح للابتداء بها؛ لأنّها نكرة.

ثانيًا: أنّها لو كانت كذلك لاستُعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

ثالثًا: أنّه لم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة ضمير الشأن فيكون مثله، وقد عدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيرًا، فالقول به باطل، ولا حجة في محل النزاع، والله أعلم بالصواب.

٢١- نوع رب:

اختلف النحويون في نوع (رب) على قولين:

أحدهما: أنّها حرف جرٍّ، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [3]، والمبرد [4]، وابن السّراج [5].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الكوفيين [6]

ومنهم الكسائيّ [7]، وبه قال الأخفش [8]، وابن الطّراوة [9]، والرضي [10]، وبعضُ الدّارسين المحدَثين [11].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).
(٢) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٢١١/٣ - ٢١٢).
(٣) الكتاب (٤٢٠/١).
(٤) المقتضب (٥٧/٣).
(٥) الأصول في النحو (٤١٦/١).
(٦) الإنصاف (٨٣٢/٢).
(٧) رأيه في الأصول في النحو (٤١٨/١).
(٨) رأيه في شرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣).
(٩) رأيه في البسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢).
(١٠) شرح الكافية القسم الثاني: (١١٧٧/٢).
(١١) الدكتور أيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣٦٧).

حجة القائلين بالحرفية ثلاثة أمور [1]:

أحدها: أنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء، فلا يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، ولا يضاف إليها، ولا يعود إليها ضمير، وهكذا بقية علامات الاسم كلها منفيةٌ عنها، وكذلك علامات الفعل، فدلّ على أنّها حرف.

والثاني: أنّها مثل الحروف تدل على معنى غير مفهومٍ جنسُه بلفظها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وهذه علامة الحرف، فدل على أنّها حرف.

والثالث: أنّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

وحجة القائلين بالاسمية السماع والقياس [2]. فأمّا السماع فقول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن ... عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ [3]

أخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ؛ إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

وأما القياس فعلى (كم) لأنّها نقيضتها، و(كم) اسم، فما يقابلها اسم، ويقوّي ذلك أنّها قد جاءت للتكثير مثل (كم)، إلا أنَّ خبرها محذوف للعلم به، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا.

والراجح عندي أن (رب) حرف لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ هناك معايير محددة في الدَّرس النَّحوي تميز الوحدات الثلاث التي تتكون منها الجملة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، و (رب) هنا لا تقبل معايير الاسم، ولا الفعل، فتعين كونها حرفًا.

والثاني: أنَّ هناك حدودًا ومعرّفات في الدَّرس النَّحويّ وضعت للاسم، والفعل، والحرف، وأقربُ حدّ إلى (رب) هو حد الحرف ؛ إذ هو ما دل على معنى في غيره، و (رب) هنا دلالتها كذلك، فدلّ على أنّها حرف.

---

(١) الكتاب (١٦١/٢، و ١٦٩، و ١٧٠)، والإنصاف (٨٣٣/٢).

(٢) الإنصاف (٨٣٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥١١/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣).

(٣) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة. ينظر البيت في: المقتضب (٦٦/٣)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٩/١)، والخزانة (٥٧٦/٩).

والثالث: أنَّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنَّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنَّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (رب) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ؛ إذ لا يوجد في (رب) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا، وأما ما احتج به القائلون بالاسمية فيمكن الجواب عنه بما يأتي:

فأما السماع فيحتمل أن يكون (عار) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عار، وأما القياس فباطل بوجود الفارق، وهو أنّ (رب) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، بخلاف (كم) فإنها اسم لعدد يصح الإخبار عنه، فلذلك أخبر عنها، والله أعلم بالصّواب.

٢٢- نوع كاف التشبيه:

الكاف تأتي لمعان عدة، منها التشبيه، مثل: محمد كالأسد، واختلف النحويون في نوع هذه الكاف على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢].

والثاني: أنّها تجيء اسمًا في سعة الكلام، وهو قول الأخفش [٣]، والفارسيّ [٤]، وابن جنيّ [٥].

والثالث: أنّها لا تقع إلا اسمًا، ولا تأتي حرفًا، وهو قول أبي جعفر بن مضاء (ت: ٥٩٢هـ) [٦].

احتج من قال بحرفيتها بأمور منها: أنّه لم يقم دليل على أنّها اسم، وأنّها على حرف واحد، وأنّها تجيء زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف [٧].

---

(١) الكتاب (٢/٣٨٣).
(٢) المقتضب (٤/١٤٠- ١٤٢).
(٣) معاني القرآن (٢/٣٠٣).
(٤) المسائل البغداديات (٣٩٦).
(٥) الخصائص (٢/٣٦٨).
(٦) رأيه في الجنى الداني (٧٩).
(٧) رصف المباني (٢٧٢).

واحتج من أجاز وقوعها اسمًا أنّها في معنى (مثل) وما معناه اسمٌ فهو اسم، وكذلك احتجوا بأنّها تقع مواقع الاسم، فلذلك حكم باسميتها، ومن هذه المواقع الفاعل ومنه قول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

التقدير: لن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن [٢].

وحجة ابن مضاء على أنّ كاف التشبيه اسم أبدًا أنّها بمعنى (مثل) [٣].

والرّاجح عندي أنَّها حرف إلا إذا قام الدليل القطعيّ على الاسمية من كونها فاعلةً لا غيرُ، كقول الشّاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطّعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

أو مجرورةً بحرف جر لا غير كقول الشّاعر:

قليلُ غرارِ النّومِ حتى تقلّصوا على كالقطا الجونيّ أفزعه الزّجرُ

وأما ما كان من نحو قولك: "زيدٌ كعمرو" فحملها على الحرفية أولى، وتكون جارة، وهي وما بعدها متعلقان بمحذوف هو الخبر، عاملاً فيهما كسائر حروف الجر، والله أعلم بالصّواب.

٢٣- نوع (لما) الشرطيّة:

تأتي (لما) على عدة معان، منها أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [٥]، وقد اختلف النحويون في نوع (لما) هنا على قولين:

أحدهما: أنَّها حرف وجوب لوجوب، وهو قول سيبويه [٦]، والسّهيليّ [٧].

---

(١) قائله الأعشى: ديوانه (٦٣)، والمقتضب (١٤١/٤)، والأصول (٣٥٢/١).
(٢) الأصول في النحو (٤٣٨/١)، ورصف المباني (٢٧٢).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٧٩).
(٤) قائله الأخطل، ينظر: ديوانه (٢١٢)، والمقتضب (١٤٢/٤)، والخصائص (٣٦٨/٢).
(٥) سورة الإسراء، من الآية (٦٧).
(٦) الكتاب (٢٣٤/٤).
(٧) نتائج الفكر (١٢٧).

والثاني: أنّها ظرف بمعنى حين أو إذ، وهو قول ابن السّراج [1]، والفارسيّ [2].

احتج ابن مالك على حرفيتها بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [3]. قال: "لأنّ المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأنّ ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم، ولأنّها تقابل (لو)، لأنّ (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و (لما) تدل على وجوب لوجوب، ويحقق تقابلهما أنك تقول: (لو قام زيد لقام خالد، ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم خالد)" [4].

وحجة من قال إنّها ظرف بقول الراجز:

إنّي لأرجو مُحرزا أن ينفعا ... إياي لما صرتُ شيخًا قَلَعَا [5]

فـ (لما) هنا جاءت لمجرد الوقت [6].

واستدلوا أيضًا على ظرفيتها بأنّ (لما) مركبة من (لم) النافية و(ما) فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال [7].

والراجح عندي أنّ (لما) حرف وجوب لوجوب وذلك لما يأتي:

أولاً: أنّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (لما) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ، إذ لا يوجد في (لما) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا.

---

(١) الأصول في النحو (٣/١٧٣).

(٢) الإيضاح (٣٢٨).

(٣) سورة الكهف من الآية (٥٩).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤).

(٥) لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤)، وشرح التسهيل (٤/١٠٢).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٤٤).

(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٠٤).

ثانيًا: " أنّ كلّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلا إن دلت دلائل مقويّة له في حيز الأسماء. فـ (لما) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ؛ فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية " (١).

ثالثًا: " أنّها لو كانت اسمًا بمعنى حين لكان الفعل الواقع جوابًا لها غيرَ جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعًا فيها، وأنت تقول: " لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم، فدلّ على أنّها ليست بمعنى حين " (٢).

وأما ما استشهدوا به من ورود (لما) في البيت السابق بمعنى حين فيجاب عنه بأنّه " يحتمل أن يكون جواب (لما) محذوفًا، لفهم المعنى، أي (لما صرت شيخًا قلعا حصل لي هذا الرجا) " (٣).

وأما القول بأنّها ركبت فحصل لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وهو الظرفية، فلا يسلم بأنّ التركيب متفق عليه، بل هو ظاهر التكلّف، والله أعلم بالصّواب.

٢٤- نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) :

اختلف النحاة في نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) على قولين:

أحدهما: أنّها حرف، وهو قول سيبويه (٤)، والمبرد (٥).

والثاني: أنّها اسم، وهي ظرف زمان، وهو قول ابن السّراج (٦)، والفارسي (٧).

حجة القول بحرفيتها كون (إذ) -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، وكونها على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف (٨).

---

(١) رصف المباني (٣٥٤).

(٢) المصدر السابق (٣٥٤).

(٣) المساعد لابن عقيل (٣/١٩٨).

(٤) الكتاب (٣/٥٦).

(٥) المقتضب (٢/٤٥).

(٦) الأصول في النحو (٢/١٥٦).

(٧) الإيضاح العضدي (٣٣٢).

(٨) رصف المباني (١٤٩).

وحجة القول باسميتها أنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية وتُضمّن معنى (إن) كما يفعل بـ (متى) و(أين) ونحوهما من الظّروف في الجزاء [1].

والراجح عندي أنّ (إذ) المتصلة بـ(ما) حرفٌ ؛ لأنّ (إذ) بعد تركيبها مع (ما) أفادت المجازاة، وهو من معاني الحروف، ومن ادّعى أنّ لها معنى آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له، ثم إنّها بعد التركيب غيرُ قابلة لشيء من علامات الاسم التي كانت قابلة لها قبل التّركيب، فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها، والله أعلم بالصواب.

٢٥- نوع (منذ) و(مذ) :

مذهب جمهور البصريين أنّ (مذ) و(منذ) لفظان مشتركان، يكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما[2].

وذكر السّيرافيّ أنّ بعض البصريين يرى أنّهما اسمان في كل موضع فقال: " وزعم بعض أصحابنا أنّ (منذ) و(مذ) هما اسمان على كل حال، فإذا رفعنا ما بعدهما كان التقدير على ما مر، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين "[3] ويكونان ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

وحجة من جعلها حرفاً إذا انجر ما بعدها: إيصالهما الفعل إلى (كم)، كما يوصل حرف الجر نحو قولك: (منذ كم سرت) كما تقول: (بمن تمر)، ولو كانا منصوبين على الظرف لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما، فكنت تقول: منذ كم سرت فيه أوسرته، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر[4].

وحجة من قال باسميتهما: أنّه قد ثبت اسميتهما، فلا تخرجهما عنهما ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما[5].

---

(١) رصف المباني (١٤٩).

(٢) الجنى الداني (٣٠٤).

(٣) شرح الكتاب (٩٣/١).

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٩٧١/٤).

(٥) شرح الجمل لابن الفخار (٤٨٣/١).

والراجح عندي أنّ (منذ) و(مذ) إذا انجرّ ما بعدهما حرفان ؛ لأنهما في هذا الموضع كلمتان لا معنى لهما إلا في غيرهما. وهما مبنيان، وهذا شأن الحروف، وليس لهما في هذا الموضع حكمٌ من أحكام الأسماء فوجب القول بالحرفية. بخلافهما إذا ارتفع ما بعدهما فإنّ حكماً من أحكام الأسماء يلحق بهما. وهو استقلال الكلام بهما مع ما بعدهما. وليسا بفعل، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النّحوي:

منهج النحويين في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها:

اعتمد النحويون على أصول وقواعد متعددة لتحديد نوع الكلمات المختلف فيها، وقد أثبت البحث تسعة من الضوابط، والأصول التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية:

ومنه استدلال بعض النحويين على فعلية (كان) باتصالها بالضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، ودخول (قد)، و (السين)، و (وسوف) عليها، وهذه كلها علامات لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (ليس)، و (نعم) و (بئس) و (عسى) بقبولها لتاء التأنيث وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (أفعل) التعجب بقبولها لنون الوقاية، وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعض النحاة على فعلية (هلمّ) و (هاتِ) و (تعالَ) بقبولها لياء المخاطبة، وهي علامة لفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (كان) و (ليس) حرفان، وليسا بفعلين بعدم دلالتهما على الحدث، الذي هو من خصائص الأفعال، والحدث علامة معنوية.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (رب) اسم بالإخبار عنها، وهو ما يعرف عند بعض النحاة بالإسناد إليه، أو بالحديث عنه، جاء في قول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن   عارًا عليك وربّ قتلٍ عارُ

فأخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ؛ إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية:

بعض العلامات تظهر بعد التركيب وتلمح من السياق ومن هذا النوع من العلامات عود الضمير على الكلمة دليل على اسميتها، وبه استدل بعض النحويين على أنّ (ما) المصدرية ليست باسم ؛ لأنّ الضمير لا يعود عليها في الكلام.

ومن هذا النوع أيضًا إبدال اسم صريح من الكلمة دليل على اسميتها ؛ لأنّ البدل يساوي المبدل منه في جنسه، وبه استدل بعض النحويين على أنّ ياء النسب اسم بقول الشاعر:

إذا نـــزل الأزديُّ أزدِ شـــنوءة | بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها

وبقول العرب: "رأيت التيميَّ تيمِ عديّ".

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنّ الاسم لا يبدل من الحرف.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (إذما) حرف بكونها -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، و على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف. ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (حاشا) فعل بأنّه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (رب) حرف بأنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ، ومنه استدلال بعض النحاة على أنّ كاف التشبيه حرف، وليست باسم بأنّه لم يقم دليل على أنّها اسم، ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية (عسى) بأنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال:

يقوم مبدأ الإحلال على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام. فإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة (رأيت فرسًا) يدل على أنهما ينتميان إلى طبقة الأسماء. وقد استدل بهذا المبدأ بعض النحويين على تحديد نوع بعض الكلمات، ومنه استدلالهم على أنّ الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال أسماء بأنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه). فلما حلَّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية كاف التشبيه بأنّها تقع مواقع الاسم، ومن هذه المواقع الفاعل.

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية إذا الفجائية بأنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

٧- الاعتماد على القياس:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الواو والألف والياء المتصلات بالأفعال حروف بقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفًا فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون).

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمير الشأن، بأنّ الهاء في قوله: "إنّه أمةُ الله ذاهبة" حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في "إنّما زيدٌ قائمٌ".

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) المصدرية بأنّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن.

٨- الاعتماد على الاستصحاب:

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية ضمائر الفصل، ومنه استدلال بعضهم على أنّ الياء في (تفعلين) ضمير وليس بحرف تأنيث بأنّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه، ومنه استدلال بعضهم على اسمية (إذما) بأنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية:

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمائر الفصل بأنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم).

ومنه استدلال بعضهم على حرفية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنّ دخولها إنّما يكون تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (ربّ) حرف بأنّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

أسباب الخلاف في نوع بعض الكلمات:

رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة:

ومنه (كان) فإنها متصرفة، وتقبل تاء التأنيث، والضمائر البارزة المرفوعة المحل، وهذه من علامات الفعل، ولا تدل على الحدث، وهذه الدلالة للحرف.

ومنه (نعم) فإنها تقبل تاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بدخول حرف الجر عليها، وهو من علامات الأسماء.

ومنه (أفعل) التعجب فإنها تقبل نون الوقاية، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بتصغيرها، والتصغير من علامات الاسم.

٢- تعارض الدليل مع العلة:

ومنه ضمائر الفصل، فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، والعلة الصناعية تدل على أنّها حرف، وهي أنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر.

ومنه الواو والألف والياء، فدليل القياس يدل على حرفيتها، وقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروف فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون)، والعلة تدل على اسميتها، والعلة هنا أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلَّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه (ما) الداخلة على (إنّ)، فالقياس يدل على أنّها اسم، وقياسها على ضمير الشأن بجامع التفخيم والتعظيم، والعلة تدل على حرفيتها، والعلة هي أنّ دخولها إنّما يكون

تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية:

ومنه (إذما) فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، وهو أنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية في باب الشرط، والخاصية تدل على حرفيتها، والخاصية هنا هي طلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف.

نظرة المتأخرين إلى الكلمات المختلف في نوعها:

حاول بعض المتأخرين من النحويين تجديد النظرة إلى الخلاف النحوي في نوع الكلمات، فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقيّ فقد ذهب إلى أن (ليس) حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال.

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة، ومن هذه الكلمات:

صيغة التعجب (أفعَل) فهي تقبل نون الوقاية وهي من علامات الفعل، وجاءت مصغرة والتصغير من خصائص الأسماء، فيمكن أن يقال بأن (أفعل) في التعجب فعل إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأسماء كالتصغير.

ومنها (نعم) (وبئس)، فهما يقبلان تاء التأنيث الساكنة، وهي من علامات الفعل، وقد جاءت مسبوقة بحرف جر، وهو من علامات الاسم، فيمكن أن يقال بأن (نعم) و (بئس) فعلان إذا وجدا بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمان إذا وجدا بشيء من خواص الأسماء كدخول حرف الجر عليها.

تقويم آراء النحويين في ضوء المناهج الحديثة:

أرى من المفيد جدًا في هذا النوع من الخلاف الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقّيه التطوريّ والمقارن، فإنّ ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو

يفسر بعض الظّواهر اللغوية المشكلة. كدخول حرف الجر على الفعل (نعم)، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال.

ومن أمثلة الاستفادة من المناهج الحديثة في هذا النوع من الخلاف ما أثبتته إحدى الدراسات المعاصرة [1] من أنه لا مانع من أن تكون (كان) غير الدالة على الحدث متطورة تاريخيًا عن (كان) الدالة على الحدث، ولكنها اختصت بالزمان، وأيدت ذلك بالنظرة المقارنة. ففي السريانية والعبرية أفعال تخصصت بالدلالة على الزمن دون الحدث.

* * *

(1) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص (٥٨)، وحليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء ص(٣٢٣).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

أولاً: حصر البحث خمساً وعشرين كلمة وقع الخلاف في تحديد نوعها:

تسعة منها ترجح لي أنها أسماء، وهي:

١-الكاف والياء والهاء المتصلات بـ(إيا).٢-ضمائر الفصل.

٣-الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالفعل. ٤-الياء في وزن "تفعلين".

٥-ضمير الشأن. ٦-هلم وهات وتعال. ٧ -اسم الفاعل.

٨-كم الخبرية.٩-أسماء الأفعال.

وستة منها ترجح لي أنّها أفعال، وهي:

١-كان. ٢-ليس. ٣-عسى. ٤-نعم وبئس. ٥-أفعل التعجب. ٦-حب من حبذا.

وعشرة منها ترجح لي أنها حروف، وهي:

١-إذا الفجائية. ٢-ياء النسب. ٣-حاشا في الاستثناء.٤-ما المصدرية. ٥-ما الداخلة على إنّ. ٦-ربّ. ٧-لما الشرطية.٨-كاف التشبيه. ٩-إذ المتصلة بـ(ما). ١٠-منذ ومذ إذا انجر ما بعدهما.

ثانياً: أنَّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد نوع الكلمة على العلامة اللفظية والمعنوية فحسب، بل اعتمدوا أيضًا على أصول وقواعد متعددة، وقد أثبت البحث تسعةً من الضوابط والأصول التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال.

٧- الاعتماد على القياس.

٨- الاعتماد على الاستصحاب.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية.

ثالثاً: رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة.

٢- تعارض الدليل مع العلة.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية.

رابعاً: رصد البحث محاولات لبعض النحاة المتأخرين حاولوا تجديد النظر في الكلمات المختلف في نوعها فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقي، وأرشد البحث إلى إمكان الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة.

خامساً: إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقيه التطوري والمقارن، فإن ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو تفسير بعض الظواهر اللغوية المشكلة كدخول حرف الجر على الفعل نعم، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

١- ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب لابن نصير الميداني، مخطوط ومنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام برقم (١٤١٥ ف).

٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (١٣٧١) نحو. ش.

٣- شرح الجمل، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٤- شرح الكافية، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

٥- المغني، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: محمد النهاري، وحسن ضائحي رسالتا دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: المطبوعات:

١- الاتجاهات النحوية لدى القدماء، د. حليمة عمايرة، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٦م.

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، لمحمد درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٥- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

٨- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

١٠- الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

١١- أمالي هبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٢- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن محمد بن ولّاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن هشام، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

١٥- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيديّ، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل، لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

١٨- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩- البحر المحيط، لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٢٠- تأويل مشكل القرآن لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢٢- التخمير شرح المفصل، للقاسم بن الحسين لخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله بن مالك، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

٢٥- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٨- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ.

٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

٣٠- التوطئة، لعمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٣١- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

٣٢- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٣- الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٣٥- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ.

٣٦- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

٣٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

٣٨- دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد دير، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٩- ديوان الأخطل، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٠- ديوان بني أسد، جمع وتحقيق ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٤١- ديوان أعشى همدان، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤٢- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

٤٣- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٤- ديوان المخبل السعدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٥- ديوان المفضليات، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر،بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٦- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٧- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٩- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

٥٢- شرح اختيارات المفضل، ليحي بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٥٣- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٥٤- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت.

٥٥- شرح ألفية ابن معطٍ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٥٦- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

٥٧- شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٥٨- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٩- شرح الجمل، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٦٠- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

٦١- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٦٢- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٦٣- شرح اللمع للثمانيني، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م).

٦٤- شرح اللمع، لعلي بن الحسين الباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

٦٥- شرح اللمع، للقاسم بن محمد الواسطي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٦٦- شرح اللمع، لعبدالواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مطابع الكويت، ١٤٠٤هـ.

٦٧- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.
٦٨- شرح كافية ابن الحاجب، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.
٦٩- شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
٧٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السّلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
٧١- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
٧٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٧٣- عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري، تعليق: عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
٧٤- علل النحو، لمحمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.
٧٥- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٧٦- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
٧٧- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.
٧٨- الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.
٧٩- كتاب الاختيارين، لعلي بن سليمان الأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨٠- كتاب الكتاب، لعبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٨١- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٨٣- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٨٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٨٧- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٨٨- مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٩- مسند الإمام أحمد، دار صادر، بيروت.

٩٠- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٩١- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٩٢- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٩٤- المفصل في علم اللغة، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٩٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٩٧- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٩٨- المقدمة الجزولية، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٩٩- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

١٠٠- المقصور والممدود، لأحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٠١- المقصور والممدود، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

١٠٢- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

١٠٣- منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٠٤- مصطلحات النحو الكوفي، د: عبدالله الخثران، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٤٠٧هـ.

١٠٧- هدية العارفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٠٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

* * *